الأمم المتحدة

A/C.5/69/SR.15

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
18 December 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد روزيشكا ..... (سلوفاكيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-65127 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٣١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/416 و A/69/556)

١ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/416)، إن الميزانية العادية ظلت ثابتة نسبيا على مدى فترات السنتين الأربع الماضية، باستثناء تقلبات وقعت في الاعتمادات المرصودة للبعثات السياسية الخاصة عملا بقرارات مجلس الأمن بشأن البعثات الجديدة والموسعة. ومنذ أن تولى الأمين العام منصبه، بذل جهودا حقيقية لتخفيض الميزانية، ويشكل المخطط المقترح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ استمرارا لتلك الفلسفة.

٢ - وواصل قائلا إنه وفقا للعملية المنصوص عليها في قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢٦٦/٦٣، يتضمن المخطط إشارة إلى تقدير أولي للموارد اللازمة لتغطية نفقات برنامج الأنشطة المقترح خلال فترة السنتين؛ والأولويات التي تجسد اتجاهات عامة ذات طابع قطاعي عام؛ والنمو الحقيقي، إيجابا أو سلبا، مقارنة بالميزانية السابقة؛ وحجم صندوق الطوارئ في صورة نسبة مئوية من الحجم العام للموارد.

٣ - وأشار إلى أنه اقتُرحت ثماني أولويات لأعمال المنظمة على أساس التوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق كي توافق عليها الجمعية العامة. وتشمل النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛ وصون السلام والأمن الدوليين؛ وتنمية أفريقيا؛ وتعزيز حقوق الإنسان؛ والتنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية؛ وتعزيز العدالة والقانون الدولي؛ ونزع السلاح؛ ومراقبة المخدرات، ومنع الجريمة، ومكافحة الإرهاب الدولي.

٤ - واسترسل قائلا إن الجمعية العامة أكدت مرارا وتكرارا أن مخطط الميزانية ينبغي أن يوفر قدرا أكبر من إمكانية التنبؤ بالموارد المطلوبة لفترة السنتين التالية. وبناء على ذلك، لا تشمل التقديرات الأولية الإجمالية للموارد فقط موارد إضافية من أجل دعم الولايات الجديدة، بل أيضا موارد لتلبية الاحتياجات التشغيلية الأساسية المتوقعة لفترة السنتين، فضلا عن المبادرات الحالية والمقبلة. ومن شأن عدم إدراج الاحتياجات المتوقعة بالفعل في التقديرات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أن يؤدي إلى طلبات مجزأة لاحقة على مدى فترة السنتين، وقد حاولت الدول الأعضاء قدر الإمكان تفادي الميزنة التراكمية من خلال وضع إجراءات الميزانية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ التي يمكن التنبؤ بها أكثر.

٥ - وأشار إلى أن نقطة الانطلاق بالنسبة للتقديرات الأولية للموارد هي الاعتمادات الموافق عليها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، والبالغة ٥٣٨,٦ ٥ مليون دولار. وأدخلت عليها بعد ذلك تعديلات تتعلق بالوظائف المنشأة حديثا المعتمدة للعام ٢٠١٥ فقط، وإلغاء التكاليف غير المتكررة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، والتغييرات التقديرية في الموارد في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وإدراج الاحتياجات الإضافية للبعثات السياسية الخاصة، وإدراج التقديرات المتعلقة بالمبادرات المعروضة حاليا على الجمعية العامة، والمبادرات الأخرى التي لم تعرض عليها بعد.

٦ - وقال إنه سيلزم تخصيص مبلغ إضافي قدره ٦,٨ ملايين دولار من أجل تغطية الاعتماد الكامل المخصص لفترة السنتين لتمويل ٣٨ وظيفة تمت الموافقة على إنشائها

في عام ٢٠١٥ فحسب. وبما أن الجمعية العامة وافقت على تطبيق نفس معدلات الشغور بالنسبة للوظائف المستمرة والوظائف المنشأة حديثا على السواء، فإن الممارسة السابقة المتمثلة في إدراج اعتمادات من أجل تغطية الأثر المتأخر للوظائف المنشأة حديثا لم تعد ضرورية. وألغيت التكاليف غير المتكررة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ التي تبلغ ٩٥,٦ مليون دولار، نظرا لانتفاء الحاجة إليها في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٧ - واستطرد قائلا إن الاعتمادات المقترحة للتغييرات في الموارد في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تشمل مبلغا قدره ٥٩,٥ مليون دولار يتكون من ٢٦,١ مليون دولار لدعم الولايات الجديدة وموارد قدرها ٣٣,٤ مليون دولار لتلبية الاحتياجات التشغيلية الأساسية المتوقعة. وتعكس الاحتياجات الإرشادية الأولية للبعثات السياسية الخاصة زيادة صافية قدرها ١٦٣,٣ مليون دولار، مقارنة بالاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتستند التقديرات إلى الخبرة المكتسبة في فترة السنتين الحالية، وتأخذ في الحسبان مستوى الموارد الموافق عليه من أجل البعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٤ كأساس، مع إدخال تعديلات تراعي الاعتماد المرصود لفترة السنتين من أجل استمرار البعثات السياسية الخاصة القائمة، وإنهاء البعثات التي لن تمدد ولاياتها في عام ٢٠١٥، وتوسيع نطاق بعثات موجودة، ومن أجل البعثات الجديدة التي لم تكن منشأة عندما تمت الموافقة على مستوى مخطط الميزانية من أجل فترة السنتين السابقة.

٨ - وأضاف قائلا إن المخطط يشمل معلومات عن المبادرات المعروضة حاليا على الجمعية العامة والبنود المتوقعة التي قد تؤثر على مخطط الميزانية. والمبلغ المقدر هو ٤٩,٩ مليون دولار، ويشمل تكاليف تشييد قدرها ١٤,٦ مليون دولار في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتكاليف مشروع أوموجا البالغة ١٤,٤ مليون دولار، ومبلغ تسعة ملايين دولار يتعلق بالاستعراض الاستراتيجي للمرافق. وسيقابل هذا المبلغ انخفاض متوقع قدره ٣٠ مليون دولار يتعلق بالجزء الأولي من خطة تحقيق فوائد أوموجا. وبالتالي، يقدر المبلغ الصافي بـ ١٩,٩ مليون دولار.

٩ - وأشار إلى أن الجمعية العامة أكدت في قرارها ٢٤٦/٦٧ على إمكانية تحقيق الفوائد النوعية والكمية العامة المتعلقة بمشروع أوموجا وأن الأمين العام جدد تأكيد التزامه بأن يحقق المشروع فوائد كمية تتراوح قيمتها بين ١٤٠ و ٢٢٠ مليون دولار بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩. كما أشار إلى اعتزامه إدراج خطة تحقيق الفوائد في دورات الميزنة الخاصة بالميزانية العادية والخاصة بحفظ السلام كي تبيَّن في تقارير أداء الميزانية مع تواصل تنفيذ نظام أوموجا.

١٠ - وأضاف قائلا إن التقديرات الأولية للأنشطة المقررة الممولة من الميزانية العادية، باستثناء البعثات السياسية الخاصة، تعكس انخفاضا قدره ٣,٤ ملايين دولار، أو ٠,١ في المائة، مما يدل على التزام الأمين العام بالانضباط الصارم في الميزانية. وسيبلغ إجمالي التقديرات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بما في ذلك احتياجات البعثات السياسية الخاصة، ٥ ٦٩٨,٥ مليون دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١٥٩,٩ مليون دولار، أو بنسبة ٢,٩ في المائة، نتيجة للولايات الجديدة، وبالأساس البعثات السياسية الخاصة.

١١ - واختتم قائلا إنه يوصى بالإبقاء على مستوى صندوق الطوارئ عند نسبة ٠,٧٥ في المائة من المستوى العام للميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وباتباع نهج شامل، سيتيح الأمين العام للدول الأعضاء مستوى أعلى من

إمكانية التنبؤ فيما يتعلق بمجموع الموارد المتوقعة لفترة السنتين التالية، ومن ثم تجنب الميزنة التراكمية قدر الإمكان.

١٢ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/69/556)، إن الهدف الرئيسي من توصيات اللجنة الاستشارية هو زيادة الإيضاح للجمعية العامة. وهناك بعض الغموض لأن الأمين العام قال في تقريره إن مجموع التقديرات الأولية يشير إلى وجود مخطط ميزانية باعتمادات قدرها ٥ ٦٩٨,٥ مليون دولار. بيد أن المبلغ المدرج يشمل مبادرات لا تزال قيد نظر الجمعية العامة، في حين أن التقديرات الأولية المستندة إلى الأنشطة المقررة دون غيرها ستبلغ في واقع الأمر ٥ ٦٤٥,٢ مليون دولار. وعلى الرغم من أن الجمعية تحتاج إلى فهم كامل لما قد تشمله ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، فإن وثيقة مخطط الميزانية ينبغي أن تميِّز بوضوح بين التقديرات الخاصة بدعم الأنشطة التي صدر بها تكليف، التي ينبغي أن تُدرج في التقديرات الأولية، والتقديرات المتصلة بالأنشطة أو المبادرات التي تنظر فيها الجمعية أو لم تنظر فيها بعد، والتي ينبغي أن تظهر في المرفق الثاني لوثيقة مخطط الميزانية.

١٣ - وواصل قائلا إن تقديرات الاحتياجات التشغيلية البالغة ٣٣,٤ مليون دولار، المشار إليها في تقرير الأمين العام، تتضمن مبادرات لم تنظر فيها الجمعية العامة بعد، ويتعين إذن التعامل معها في هذه المرحلة من مخطط الميزانية كما يتم التعامل مع المبادرات المدرجة حاليا ضمن المرفق الثاني للتقرير. وعلاوة على ذلك، وبما أن هذا المجموع يشمل أيضا تقديرات متعلقة بأنشطة سبق أن وافقت عليها الجمعية العامة، ينبغي تزويد الجمعية بمعلومات مفصلة عن هذه المسألة.

١٤ - وأشار إلى أن المرفق الثاني لتقرير الأمين العام يتضمن شرحا للنقصان البالغ ٣٠ مليون دولار الذي يعزى إلى تحقيق فوائد نظام أوموجا؛ لكن هذا النقصان لم يذكر في متن التقرير، الأمر الذي ينتج عنه التباس. ولذا، ينبغي تزويد الجمعية بمعلومات محددة عن الفوائد المتوقعة في كل مجال من المجالات لضمان أن تنسَب الفوائد المتوقعة بوضوح إلى نظام أوموجا.

١٥ - ورأى أنه ينبغي أن يتم في مخطط الميزانية التعامل مع بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا كما تُعامَل المبادرات الأخرى الواردة حاليا في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام. وفيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، ينبغي استخدام آخر مستوى للموارد تمت الموافقة عليه من أجل البعثات الحالية كأساس للتقديرات في مخطط الميزانية، دون إصدار أي حكم فيما يتعلق بوضع هذه البعثات في المستقبل.

١٦ - واختتم قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على اقتراح الأمين العام بأن يتم، فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، الإبقاء على مستوى صندوق الطوارئ عند نسبة ٠,٧٥ في المائة من المستوى العام لميزانية الفترة.

١٧ - السيدة ريوس ريكينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن مخطط الميزانية المقترحة كان ينبغي أن يرسم أكمل صورة ممكنة للموارد المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٨ - وذكرت أنه أثناء نظر اللجنة في مشروع القرار بشأن مخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، لم توافِ الدول الأعضاء بمعلومات أساسية، واستخدمت الأمانة العامة في وقت لاحق هذا القرار لفرض تخفيضات في إطار أبواب مختلفة من الميزانية. ولن تقبل المجموعة بتكرار تلك الحالة وتطالب بالكشف الكامل عن الأنشطة التي صدر

بها تكليف والتحلي بالشفافية في جميع الأنشطة التي من شأنها أن تؤثر على ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٩ - ومضت تقول إن المجموعة، إذ تلاحظ التقدير الأولي للموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ البالغ ٦٤٥,٢ ٥ مليون دولار بناء على الأنشطة الحالية، تشعر بالقلق إزاء مجموع صافي النقصان المتوقع في الموارد البرنامجية البالغ ٠,١ في المائة، أو ٣,٤ ملايين دولار، والزيادة التي نسبتها ١٥,١ في المائة، أو ١٦٣,٣ مليون دولار، بالنسبة للبعثات السياسية الخاصة مقارنة بالموارد المعتمدة لهذه البعثات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وكما هو الشأن في الميزانيات السابقة، تظهر البعثات السياسية الخاصة زيادة كبيرة بالمقارنة مع فترات السنتين السابقة، ويساور المجموعة قلق بالغ إزاء هذا الاختلال وإزاء زيادة نسبة الميزانية العادية المخصصة لأنشطة السلام والأمن على حساب الأنشطة الإنمائية. ويتعارض هذا الاتجاه مع الأولويات التي قررتها الجمعية العامة، ويمكن أن يعوق قدرة المنظمة على أن تنفذ بفعالية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن تخصص للأمانة العامة موارد كافية من أجل تمكينها من إنجاز الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، فالتقديرات إرشادية فقط، وقد يكون مستوى الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أكبر.

٢٠ - واسترسلت قائلة إن المجموعة تشعر بقلق بالغ لأن التقدير الأولي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ يشمل نقصانا عاما يبلغ ٣٠ مليون دولار يعزى إلى فوائد نظام أوموجا. وفي هذا الصدد، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع خطة واضحة لتحقيق الفوائد كي تنظر فيها وتوافق عليها. وفي حال عدم وجود هذه الخطة، لا يمكن للمجموعة أن تقبل تخفيضات في مخطط الميزانية تعزى إلى نظام أوموجا، وتعرب عن قلقها إزاء الممارسة الأخيرة المتمثلة في اقتراح تخفيضات في المخطط. فهذه التخفيضات لا تمثل أوجه كفاءة، بل هي أهداف تخفيض دون توضيح لكيفية تحقيقها، الأمر الذي يعني أنها قد تؤثر على الأنشطة البرنامجية. وفيما يتعلق بصندوق الطوارئ، تعارض المجموعة الطلب الآلي غير المشفوع بمبررات الرامي إلى الإبقاء على الصندوق عند المستوى نفسه.

٢١ - وأكدت أن المجموعة ملتزمة التزاما راسخا بعملية إعداد الميزانية التي حددها قرارا الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، اللذان أرسيا أسس عمل اللجنة، وينصان على الكيفية التي يتم بها إعداد الميزانية، والشروط التي يمكن للجنة التفاوض وفقها، ولذلك يساور المجموعة قلق إزاء عدم الاتساق في تقرير الأمين العام، لا سيما فيما يتعلق بالمبالغ ذات الصلة بالمبادرات التي تنظر فيها الجمعية. كما تعرب أيضا عن قلق بالغ لأن التقديرات المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا لم تدرج في مخطط الميزانية، إذ كان ذلك سيعطي للدول الأعضاء صورة كاملة عن التقديرات الأولية.

٢٢ - وأضافت قائلة إنه طبقا للميثاق، فإن الجمعية العامة هي الجهة الوحيدة المخولة النظر في ميزانية الأمم المتحدة والموافقة عليها، وينبغي احترام دور اللجنة في مسائل الميزانية والمسائل الإدارية. ولذلك، يتعين على اللجنة أن تبلغ اللجان الرئيسية الأخرى خطيا بأنه ينبغي أن تمتنع عن استخدام عبارة ”في حدود الموارد المتاحة“ في مشاريع قراراتها، لأن ذلك يتعارض مع المادة ١٥٣ من النظام الداخلي ومع العديد من قرارات الجمعية العامة التي تكرر تأكيد دور اللجنة الخامسة.

٢٣ - السيد هلال (المغرب): تكلم أيضا بالنيابة عن تركيا، وسويسرا، والمكسيك، والنرويج، فقال إن مفوض الأمم المتحدة السامي الجديد لحقوق الإنسان أعرب، في مؤتمره الصحفي الأول، المعقود في ١٦ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عن قلقه إزاء جسامة الصعوبات المالية للمفوضية، التي تواجه تخفيضات في الميزانية رغم تلقيها جزءا صغيرا فقط من ميزانية المنظمة وتزايد عبء عملها.

٢٤ - وواصل قائلا إنه في رسالة مشتركة موجهة إلى الأمين العام في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، أعربت الوفود الخمسة، باسم ٥٥ دولة عضوا، عن قلق مماثل إزاء النقص الشديد في الموارد المخصصة لحقوق الإنسان بوصفها إحدى ركائز الأمم المتحدة. وينبغي أن تشمل الميزانية العادية، على أقل تقدير، جميع تكاليف الأنشطة التي صدر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان والهيئات الحكومية الدولية المختصة الأخرى. وينبغي أيضا أن تمكن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من الاستجابة لطلبات المساعدة التقنية المقدمة من الدول الأعضاء وتحقيق حضور كاف في الميدان. والزيادة الطفيفة في الميزانية المخصصة لحقوق الإنسان هي خطوة في الاتجاه الصحيح ولكنها غير كافية لتلبية احتياجات المفوضية.

٢٥ - ورأى أن من الضروري منح المنظمة الموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها بفعالية وكفاءة. والهدف هو ضمان تمويل مستدام يأخذ في الاعتبار المصالح المختلفة للدول الأعضاء دون المساس باستقلالية المفوض السامي والمفوضية. وتظل الوفود الخمسة ملتزمة بتأمين موارد دائمة ومتوازنة من أجل ركيزة حقوق الإنسان، وتدعو الدول الأعضاء والأمانة العامة إلى العمل معا لتحقيق هذا الهدف.

٢٦ - السيدة باور (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): متحدثة أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ علاوة على أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا؛ قالت إنه في سياق التقشف المالي في الدول الأعضاء، ينبغي أن تشمل المناقشات بشأن الميزانية تقييما استراتيجيا للاحتياجات من الموارد وأن تظهر فهما سليما لتكاليف إنجاز الولايات. ولذلك، من المخيب جدا للآمال أن يكون المقترح المعروض على اللجنة مجرد قائمة من الإضافات إلى الميزانية الحالية، لأن هذه الطريقة لا يمكن تحمل تكلفتها كما أنها غير مستدامة. فلا بد للجنة أن تتجاوز الميزنة التراكمية، التي لا تؤدي سوى إلى زيادة تلقائية في الميزانية. ويجب على الأمم المتحدة أن تنفذ ولاياتها من خلال ميزانية مبنية على تقييم سليم لما هو ضروري فعلا لتنفيذ الأنشطة.

٢٧ - وواصلت قائلة إن الشاغل الأكبر هو الطريقة التراكمية التي تصاغ بها ميزانيات المنظمة. وعلاوة على ذلك، يثير تقديم التفاصيل في مخطط الميزانية المقترحة الالتباس، كما لم تُشرح المنهجية المستخدمة لإعداد المخطط. والأرقام متناقضة في بعض الأحيان ويفتقر النهج العام للعمق الاستراتيجي. غير أنه ما كان جليا هو أن التكاليف المستقبلية ستؤدي إلى زيادة في الميزانية بشكل يجعل من الواجب التصدي له. والممارسة الحالية المتمثلة في إعادة تقدير التكاليف غير مستدامة وتتحمل الدول الأعضاء مسؤولية جماعية عن تغيير هذا النهج غير المعتاد والمثير للشكوك واختتمت قائلة إنه يجب على المنظمة أن تكثف الجهود من أجل تجديد وتحسين ممارسات العمل بغية إدارة الموارد بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة. فالاستمرار في العمل باستخدام الأساليب نفسها ليس خيارا.

٢٨ - السيد أونو (اليابان): إذ أشار إلى أن اللجنة وافقت على ميزانية عادية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ أقل بنسبة ٠,٦٣ في المائة من ميزانية الفترة السابقة، قال إن الدول الأعضاء لا تستطيع العودة إلى الاتجاه الذي تسبب في حدوث زيادة في الميزانية بأكثر من الضعف منذ عام

٢٠٠٠. فخلال الاثني عشر عاما من فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، زادت الميزانية العادية بمعدل بلغ في المتوسط حوالي ١٣ في المائة في الدورة، في حين أنه من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، زادت بنسبة أقل من ٣ في المائة.

٢٩ - وواصل قائلا إن للأمم المتحدة ميزانية تعزز الهياكل والنظم القائمة، مما يجعل من الصعب الاستجابة للاحتياجات المتغيِّرة دون طلب المزيد من الموارد. وعند النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ينبغي أن تلقي الأمانة العامة نظرة جديدة على الاحتياجات بدلا من مجرد تمديد ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ كما فعلت، في ما يبدو، في مخطط الميزانية. وعلاوة على ذلك، فالصورة الكاملة لميزانية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ غير واضحة لأن المبلغ سيرتفع ليراعي المبادرات التي توجد حاليا قيد نظر الجمعية العامة.

٣٠ - وأعرب عن سرور وفد بلده لأن فوائد نظام أوموجا ستبين في الميزانية اعتبارا من عام ٢٠١٧، بيد أن الوفد يشعر بخيبة أمل من عدم وجود أي مبادرات أخرى لتحقيق المزيد من أوجه الكفاءة والوفورات وإنجاز أعمال أكثر باستخدام موارد أقل. ونتيجة لذلك، ستصل الميزانية العادية مستوى قياسيا ويمكن أن ترفع زيادة ولايات أخرى المبلغ إلى ما يصل إلى ستة بلايين دولار. وينبغي للأمانة العامة أن تصيغ تدابير محددة لتحقيق الكفاءة، بما في ذلك استعراض شامل لملاك الموظفين، وترشيد الأنشطة المتقادمة، وتحقيق فوائد إضافية من نظام أوموجا. ويحث وفد بلده الأمين العام على تقديم ميزانية برنامجية مقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تعكس نشرا للموارد أكثر فعالية وكفاءة.

٣١ - السيد هيز (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن مخطط الميزانية يفتقر إلى شيء من التخطيط الاستراتيجي، إذ يعكس، بدلا من ذلك، نهج التكلفة المزيدة في إدارة الميزانية. وما فتئ وفد بلده يعرب عن بالغ القلق إزاء الممارسة المتمثلة في استخدام ميزانية فترة السنتين السابقة أساسا لتحديد ميزانية فترة السنتين التالية. ويعتبر إجراء استعراض مستمر للبرامج وأساليب العمل مهما لضمان تنفيذ الولايات تنفيذا أكثر فعالية وكفاءة. وينبغي أن تتجاوز اللجنة الميزنة التراكمية وأن تقيم جملة الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والأنشطة المعتمدة. وينبغي إجراء استعراض استراتيجي للموارد المطلوبة لفترة السنتين التالية على أساس أن الدول الأعضاء لا تملك موارد لا حد لها، ويجب تقديم ضمانات إليها بأن ينصب التركيز في صرف التمويل المقدم إلى المنظمة على الأولويات العليا وبأن ينفق بأكبر قدر من الفعالية والاقتصاد. وينبغي أن يكفل الأمين العام اتباع المديرين للتوجيهات التي تسير في ذلك الاتجاه عند إعداد الميزانيات.

٣٢ - وأعرب عن تقدير وفد بلده لجهود الأمين العام الرامية إلى خفض الميزانية من خلال أساليب العمل المبينة في المخطط وأشار إلى التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ الذي يعزى إلى تحقيق فوائد نظام أوموجا. بيد أنه من الضروري اتخاذ خطوات إضافية، كما ينبغي للجنة أن تستفيد استفادة كاملة من الإمكانات الكبيرة من أجل تحديد أوجه الكفاءة وتحرير الموارد من خلال نظام أوموجا وغيره من المبادرات. كما أن هناك مجالا رحبا من أجل القيام باستعراض نقدي للاحتياجات من الموظفين والتخفيضات ذات الصلة في ملاك الموظفين. ويود وفده الحصول على معلومات مفصلة بخصوص تجربة العمل باستخدام معدل شغور وحيد خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وينبغي

أن يكون الهدف هو إنفاق كل فلس في العمل من أجل تحقيق الأهداف التي تقررها الجمعية العامة.

٣٣ - وأضاف قائلا إن وفده سيتابع إصلاح عملية إعادة تقدير التكاليف والقضاء على تأثيرها على الميزانية. ويشعر بقلق بالغ إزاء التأثير المدمر للميزنة التراكمية وإعادة تقدير التكاليف على الانضباط في الميزانية وقدرة الدول الأعضاء على الدخول في مناقشات هادفة بشأن الأولويات. وسيرحب أيضا بإجراء مناقشة متعمقة بشأن الكيفية التي تعزز وتديم بها عملية الميزانية الحالية الهياكل التنظيمية الموجودة فيما تحرم الدول الأعضاء من المرونة اللازمة للاستجابة للاحتياجات والأولويات المتغيرة عن طريق إعادة توجيه الموارد داخل إطار الميزانية الحالي. وصحيح أنه لا توجد مؤسسة منضبطة تماما في التعامل مع ميزانياتها، ولكن يمكن أن تقوم الأمم المتحدة بعمل أفضل.

٣٤ - السيد كالوغين (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يدعم استنتاجات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بأن يستخدم آخر مستوى للموارد تمت الموافقة عليه من أجل الولايات الحالية كأساس لتحديد التقديرات الأولية في مخطط الميزانية. ومن شأن ذلك أن يمكن المنظمة من تخطيط عملها بقدر أكبر بكثير من الفعالية وتجنب استخدام النهج التجزيئي في الميزنة الذي عادة ما عارضه وفد بلده. وليس لهذا الوفد أي اعتراض على اقتراح الأمين العام، فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، الإبقاء على مستوى صندوق الطوارئ عند نسبة ٠,٧٥ في المائة من المستوى العام للميزانية.

٣٥ - وأضاف قائلا إن وفده لا يوافق، مع ذلك، على أن التقديرات ينبغي أن تشمل المبادرات التي لا تزال قيد نظر الجمعية العامة. وطلب توضيحا للتطبيق المقترح لمعدل شغور وحيد في فترة السنتين المقبلة. وينبغي للأمانة العامة أن تذكر بوضوح الوفورات التي ستنتج عن تنفيذ نظام أوموجا. ويتعين على الدول الأعضاء أن تدرس بتمعن الفوائد الممكنة لذلك المشروع قبل أن تعرَض ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

رفعت الجلسة الساعة ١٠:٥٥.